«نزع الملكية»: 3.1 مليون دينار قيمة المعاملات المنجزة في 2019

اعلنت ادارة نزع الملكية للمنفعة العامة الكويتية أمس الثلاثاء ان قيمة المعاملات التي انجزتها في العام الماضي بلغت 3ر1 مليون دينار كويتي (نحو 10ر5 مليون دولار امريكي).

وقال مدير الادارة بالانابة مبارك العتيبي في بيان صحفي ان الادارة اصدرت تقريرها الاحصائي لعام 2019 والذي اشتمل على كافة البيانات الاحصائية لجميع الادارات والمراقبات التابعة لادارة نزع الملكية.

واضاف العتيبي ان التقرير تضمن ايضا البيان المالي لميزانية الاستملاكات لكل المعاملات اضافة الى اعمال واجتماعات اللجان العاملة بالادارة. واوضح ان لجنة نزع الملكية عقدت اجتماعا واحدا خلال العام المنصرم فيما قامت لجنة التثمين بعقد ستة اجتماعات لسبع معاملات لعقارات بمناطق مختلفة وعقدت لجنة الاعتراضات ثلاثة اجتماعات نظرت خلالها ثلاث معاملات. وذكر ان شهادات (لمن يهمه الامر) التي تم استخراجها بناء على طلب الجهات الحكومية والافراد بلغت 6740 شهادة وعدد الشهادات الصادرة عبر الربط الالي مع بنك الائتمان 7627 شهادة.

ضمن قائمة أفضل الأسواق.. وبفضل ترقية FTSE وإعلان MSCI

«الوطني للاستثمار»: البورصة الكويتية الأولى عالمياً في 2019

قال تقرير صادر عن شركة الوطني للاستثمار أن معظم أسواق دول مجلس التعاون الخليجي تمكنت من إغلاق العام في المنطقة الخضراء، إلا أنها كانت ضعيفة الأداء مقارنةً بنظيراتها في الأسواق المتقدمة والناشئة والاستثناء الوحيد كان في الكويت والبحرين. وكانت الكويت الأفضل أداءً في دول مجلس التعاون الخليجي حيث وقدمت عملية الترقية إلى الأسواق الناشئة من قبل FTSE والإعلان عن ترقية MSCI جرعة دعم كبيرة لسوق الأسهم الكويت. فقد أغلق مؤشر السوق العام على ارتفاع بنسبة 23.7% للعام 2019، بينما سجل مؤشر السوق الأول مكاسب بنسبة 32.3% مما جعله يحتل مرتبة عالية في قائمة أفضل الأسواق أداءً على مستوى العالم للعام 2019.

وأضاف التقرير أن البحرين جاءت في المرتبة الثانية من حيث أداء السنوي في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 20.4% خلال العام بعد تسجيلها زيادة بنسبة 5.45% في ديسمبر. وتمكن مؤشر تداول للأسهم السعودية من رفع مستوى أدائه السنوي إلى 7.2% بعد تسجيله مكاسب بلغت 6.75% في ديسمبر، مما جعله على رأس قائمة أفضل الشركات الخليجية أداءً لشهر ديسمبر. وعزز أداء السعودية والكويت مؤشر ستاندرد آند بورز الخليجي المركب الذي سجل 5.6% في ديسمبر، لينهي العام بمكاسب بلغت 7.6%. أما في الإمارات العربية المتحدة، فقد تفوقت دبي بتحقيق مكاسب شهرية بنسبة 3.2% مقابل 0.89% في أبو ظبي مما نتج عنه تحقيق مكاسب سنوية بلغت 9.3% و3.3% لسوقي الأسهم في الإمارات على التوالي.

وحول الأسواق الناشئة ذكر التقرير أن شهر ديسمبر هو أفضل شهر للأسواق الناشئة خلال العام منذ شهر يناير حيث أضاف كل من مؤشر MSCI للأسواق الناشئة (MSCI EM) ومؤشر MSCI للأسواق الآسيوية باستثناء اليابان (MSCI Asia ex–Japan) مكاسباً بلغت 7.17% و6.42% خلال الشهر على التوالي ليصل أداء كلا المؤشرين خلال العام 2019 إلى 15.4%. وكانت استفادت الأسواق الناشئة من تراجع حدة التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والنظرة الإيجابية للنمو الاقتصادي في البلدان النامية، وفي الصين على وجه الخصوص. في آسيا، ارتفع مؤشر شانغهاي المركب ومؤشر بورصة تايوان بنسبة 6.20% و4.42% في ديسمبر ليغلقا العام عند 22.30% و23.33% على التوالي. ومن ناحية اخرى، كان مؤشر Ibovespa في البرازيل من بين الأفضل أداء لهذا العام محققاً مكاسب بنسبة 31.58%، تلاه مؤشر بورصة روسيا ومؤشر بورصة اسطنبول بنسبة مكاسب بلغت 28.55% و25.37% على التوالي.

وأشار التقرير أنه على الرغم من تقلبات الأسواق الشديدة خلال العام والتي نتجت عن التوترات التجارية بين الولايات الأمريكية والصين والمخاوف من التباطؤ الاقتصادي في الاقتصادات الكبرى، بالإضافة إلى مسألة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إلا ان عام 2019 كان من أفضل السنوات للأسواق العالمية منذ بداية الأزمة المالية العالمية. خلال الشهر الأخير من العام تراجعت حدة التوترات التجارية بشكل كبير بعد إتمام «المرحلة الأولى» من الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والصين والتي قال الرئيس الأمريكي مؤخراً إنه سيوقعها في 15 يناير في البيت الأبيض، ثم يبدأ بعدها مباشرة مفاوضات المرحلة الثانية.

وذكر التقرير أن ارتفع مؤشر MSCI للأسهم العالمية (MSCI AC World) بنحو 3.39% في ديسمبر ليغلق العام عند 24.0% وهو أقوى أداء له منذ الأزمة المالية في عام 2009 حيث كان مدفوعا بشكل أساسي بعمالقة التكنولوجيا الأمريكيين، وبدرجة أقل بانتعاش أسواق منطقة اليورو والأسواق الآسيوية. وكان مؤشر MSCI EAFE، الذي يمثل أداء الأسواق المتقدمة خارج الولايات المتحدة وكندا، سجل ارتفعاً بنسبة 18.44% خلال العام بعد ارتفاع بنسبة 3.16% في ديسمبر.

وفي الولايات المتحدة، قال التقرير أنه تم تأكيد القراءة الأخيرة لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث بنسبة 2.1% مقارنة مع نمو الربع الثاني بنسبة 2.0% في حين ظلت نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسية (PCE) مستقرة عند 2.1% خلال نفس الفترة. وانخفضت نسبة البطالة بشكل طفيف من 3.6% في شهر اكتوبر إلى 3.5% في شهر نوفمبر. وعلى الرغم من الأرقام الاقتصادية الجيدة القادمة من الولايات المتحدة، إلا انه لا تزال التوقعات الاقتصادية غير مؤكدة مع استمرار الضعف الملحوظ في النشاط الصناعي حيث انخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي ISM بشكل غير متوقع إلى 47.2 في ديسمبر مقارنة بـ48.1 في نوفمبر. وفي أوروبا، بينما استقر الناتج المحلي الإجمالي عند 1.2% للربع الثالث، كان هناك ارتفاع في معدلات التضخم خلال شهر نوفمبر حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلك الأساسي إلى 1.3% من القراءة السابقة البالغة 1.1%.

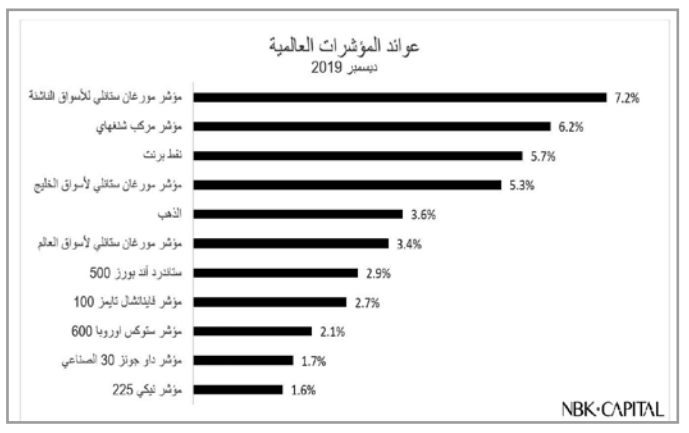

- 7.6 بالمئة ارتفاع مؤشر ستاندرد آند بورز للأسواق الخليجي بنهاية 2019
- 2019 أفضل السنوات للأسواق العالمية منذ بداية الأزمة المالية العالمية في 2009
- 15.4 بالمئة ارتفاع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة ومؤشر MSCI للأسواق الآسيوية بنهاية العام الماضي
- 24 بالمئة ارتفاع مؤشر MSCI للأسهم العالمية وهو أقوى أداء له منذ الأزمة المالية في عام 2009

مؤشرات البورصة تتباين وأسعار بعض الأسهم فرصة لمعاودة التجميع

أنهت المؤشرات الكويتية جلسة أمس الثلاثاء على تباين، حيث ارتفع المؤشران العام والأول بنسبة 0.91 بالمائة و1.3 بالمائة على الترتيب، فيما تراجع مؤشر السوق الرئيسي 0.24 بالمائة.

وتقلصت سيولة البورصة الكويتية بنحو طفيف نسبته 0.8 بالمائة إلى 46.5 مليون دينار مقابل 46.89 مليون دينار ، بينما ارتفعت أحجام التداول 2 بالمائة إلى 163.41 مليون سهم مقابل 160.3 مليون سهم بجلسة سابقة .

وسجلت مؤشرات 7 قطاعات ارتفاعاً بصدارة التأمين بنمو اقتربت نسبته من 2 بالمائة، فيما تراجعت مؤشرات 4 قطاعات أخرى يتصدرها النفط والغاز بنحو 3.9 بالمائة.

وجاء سهم «مراكز» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بنمو نسبته 17.65 بالمائة، بينما تصدر سهم «أسمنت خليج» القائمة الحمراء متراجعاً بنحو 12.93 بالمائة. وحقق سهم «بيتك» أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 10.94 مليون دينار مرتفعاً 1.43 بالمائة، فيما تصدر سهم «أعيان للإجارة» نشاط الكميات بتداول 15.9 مليون سهم مرتفعاً 2.63 بالمائة. قال نائب رئيس قسم البحوث بشركة كامكو للاستثمار، إن المؤشرات الكويتية ارتفعت بعد أن شهدت البورصة بعض التعافي بعد تعرضها لموجة من عمليات البيع إثر تصاعد التوترات في المنطقة ما بين الولايات المتحدة وإيران.

وقال رائد دياب لـ«مباشر»، إن تراجعات مطلع العام أيضاً جاءت نتيجة جني الأرباح بعد الصعود القوي لبورصة الكويت في 2019 وخاصة الأسهم القيادية، حيث كان السوق الأفضل على صعيد المنطقة ومن بين الأعلى عالمياً.

وأوضح أن صعود البورصة في العام الماضي جاء بدعم من عوامل إيجابية شهدناها في الفترة الماضية من ترقية السوق إلى مصاف الأسواق الناشئة الذي جذب سيولة إضافية وعزز من ثقة المستثمر في السوق الكويتية. ونوه دياب بأنه قد نشهد بعض التذبذبات في الفترة القادمة مع استمرار القلق في المنطقة، الذي قد ينتج عنه بعض التحفظ والتخارج لكن العوامل الأساسية لا تزال قائمة، مشيراً إلى أن أسعار بعض الأسهم قد تكون فرصة لمعاودة التجميع.

إدراج شركة البورصة في الربع الثاني 2020

اعلنت شركة بورصة الكويت، انه سيتم إدراج أسهم الشركة في السوق الكويتي في 19 أبريل من العام 2020 كموعد مبدئي، وعليه سوف تتخذ الشركة الاجراءات اللازمة للحصول على موافقة هيئة أسواق المال للإدراج الرسمي. وفي ذات السياق تم تعيين شركة الاستثمارات الوطنية كمستشار إدراج.

ومن جانب آخر فسوف يتم تداول أسهم الشركة بنظام تداول الأوراق المالية غير المدرجة (التداول خارج المنصة OTC) إبتداءً من تاريخ 15/1/2020 وحتى تاريخ تقديم طلب الإدراج الرسمي في البورصة، وذلك وفق القواعد المعمول بها.

حققت شركة بورصة الكويت العديد من الإنجازات التي جعلتها تحتل مكانة مرموقة على خارطة البورصات العالمية الجاذبة للاستثمارات من أهمها توسيع نطاق المنتجات والخدمات، وتطوير بيئة جاذبة للسيولة من خلال إتاحة المزيد من الفرص الاستثمارية الواعدة، وتوسيع قاعدة المستثمرين، وتطوير العديد من القواعد واللوائح خلال السنوات القليلة الماضية بناء على التغيرات والاحتياجات التي طرأت على السوق، وتعديل قواعد الإدراج وتبسيطها حتى تتناسب مع احتياجات المستثمرين من الأفراد والشركات.

هذا وكان لمجلس الإدارة والجهاز التنفيذي للشركة دوراً فعالاً في تطوير السوق الكويتي، فضلاً عن الجهود المبذولة لتشجيع الشركات الحكومية على الإدراج في السوق وذلك من خلال زيادة الوعي لدى هذه الأطراف حول أهمية الإدراج في البورصة.

وتمت عملية الخصخصة على مرحلتين، حيث بدأت الأولى في فبراير بترسية مزايدة خصخصة حصة تبلغ 44% من أسهم رأس مال بورصة الكويت على التحالف الذي يضم كلا من شركة الاستثمارات الوطنية والشركة الأولى للاستثمار وشركة أرزان للتمويل والاستثمار بجانب بورصة أثينا. أما المرحلة الثانية فكانت في ديسمبر من العام الماضي، إذ طُرح 50% من أسهم الشركة للاكتتاب العام على المواطنين الكويتيين حتى الأول من ديسمبر 2019، وتم تغطية الاكتتاب بنسبة تفوق 850%.

ملكيات الأجانب ترتفع في 8 بنوك كويتية خلال 2019

شهدت حركة الملكيات للمستثمرين الأجانب تطوراً إيجابياً خلال عام 2019، حيث ارتفعت ملكيات الأجانب في 8 بنوك كويتية من أصل 10 محلية مدرجة بالبورصة.

وبحسب مسح نشره موقع «مباشر»، تراجعت ملكيات الأجانب في بنك وحيد وهو «الكويت الدولي»، بينما استقرت في بنك آخر وهو «الأهلي الكويتي».

كما أظهر المسح زيادة ملكية الكويتيين في بنك الكويت الدولي فقط، بينما تراجعت في 8 أخرى، واستقرت في «الأهلي».

وارتفعت حصة الأجانب كذلك في بنك الكويت الوطني بواقع 5.26 بالمائة لتصل إلى 15.58 بالمائة، وهي أكبر نسبة تملك للأجانب في بنك محلي، حيث تُعادل تلك الحصة نحو 1.016 مليار سهم من أسهم رأسمال البنك.

وزادت حصة الأجانب في بنك الخليج بواقع 8.41 بالمائة لتصل إلى 11.91 بالمائة بما يُعادل 362.73 مليون سهم من أسهم رأسمال البنك.

واحتل بيت التمويل الكويتي «بيتك» المرتبة الثالثة من حيث زيادة ملكية الأجانب في البنك بفارق قدره 2.11 بالمائة لتصل إلى نسبة 7.47 بالمائة بما يُعادل 521.14 مليون سهم من أسهم رأسمال البنك.

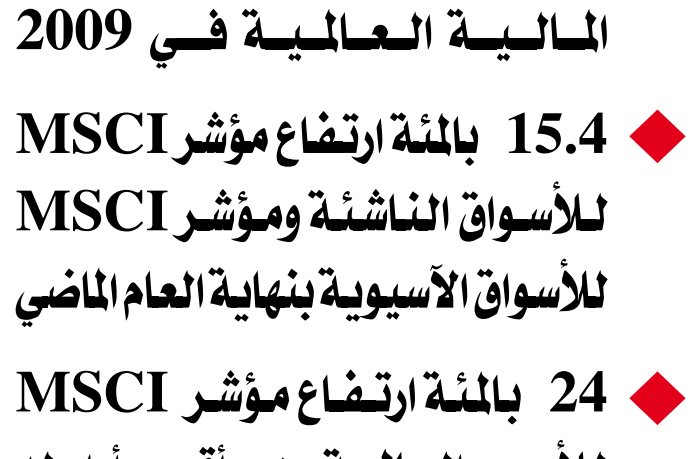

أما البنك الأهلي الكويتي، فجاء في المرتبة العاشرة والأخيرة بحصة ثابتة لم تتغير عند نسبة 0.10 بالمائة تُعادل نحو 1.62 مليون سهم من أسهم رأسمال البنك.

وتقلصت حصة الأجانب في بنك الكويت الدولي خلال العام بواقع 2.57 بالمائة لتصل إلى نسبة 4.55 بالمائة تُعادل نحو 49.09 مليون سهم من أسهم رأسمال البنك.

قال المُحلل المالي للأسواق، محمد الديب لموقع «مباشر»، إن ملكيات الأجانب في البنوك الكويتية شهدت تغيرات إيجابية خلال عام 2019 وخاصة في ظل الترقيات المتتالية للبورصة في المؤشرات العالمية للأسواق الناشئة؛ مما عزز الثقة في أسهم السوق ككل والمصارف على وجه الخصوص.

وأوضح الديب أن الكويت منذ نهاية عام 2018 شهدت مرحلة انتقالية جديدة على المستوى الاقتصادي، وخاصة بعد قرار وزارة التجارة والصناعة بالسماح للمستثمرين الأجانب رفع نسبة تملكهم في أسهم البنوك من 49 بالمائة وتداولها دون سقف للملكية.

وبين أن القرار منذ صدوره شجع بشكل كبير تسهيل دخول استثمارات أجنبية متنوعة وتوجيهها نحو المصارف الكويتية المدرجة بالبورصة، خاصة أن القرار كان يهدف بالأساس إلى تسهيل بيئة الاستثمار في السوق لغير الكويتيين بما يتوافق مع الرؤية الاقتصادية العامة في البلاد.

وأضاف الديب بأن البيئة الاستثمارية في الكويت خلال العام الماضي كانت جاذبة بشكل كبير ونجحت في استقطاب العديد من المستثمرين الأجانب إلى قطاع البنوك المؤثر في السوق؛ وهو ما ساهم في نشاط التداولات على الأسهم المصرفية المدرج معظمها في السوق الأول بالبورصة.

وأشار إلى أن الاستثمارات الأجنبية في البورصة الكويتية شهدت قفزة كبيرة تجاوزت الـ3 مليارات دولار خلال العام الماضي؛ وهو ما ساهم بشكل مباشر في ارتفاع مستويات السيولة خاصة في ظل الترقيات التي جاءت تباعاً ابتداءً من «فوتسي راسل» وانتهاءً بـ«إم إس سي آي». وقال الديب إن تفاوت نسب ملكية الأجانب في البنوك الكويتية جاءت متناسبة مع معدل التداول والوزن النسبي لكل سهم في البورصة؛ وهو ما يُفسر استفادة بنك الكويت الوطني بالحظ الأوفر من الاستثمارات الأجنبية في السوق المحلية.

«التجارة» تغلق محال صرافة لارتكابها مخالفات جسيمة

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية، أمس الثلاثاء، إغلاق عدد من محال صرافة تزاول حوالات مالية مخالفة خطرة وجسيمة.

وأشارت الوزارة في بيان إلى أن ذلك جاء خلال حملة تفتيشية لفريق من إدارة غسيل الأموال بالتعاون مع إدارة الرقابة التجارية، في إطار متابعة الأسواق، والتأكد من مزاولة الأعمال للوقوف على مدى التزامها بالقانون والنظم واللوائح.

وتابعت أن فريق غسيل الأموال سجل خلال جولاته المخالفات اللازمة ضد المحال غير الملتزمة بالترخيص التجاري الممنوح لها، وللنظم والقوانين المعمول بها.

المسلّم أكدت أنها تساهم في تشجيع ثقافة الادخار

«بيتك»: خطط استثمارية تناسب كافة الشرائح وتحقق عوائد استثمارية سنوية

قالت المديرة التنفيذية للمنتجات المصرفية والاستثمارية في بيت التمويل الكويتي «بيتك»، نهال المسلّم أنه نظراً إلى أن الادخار المالي يعتبر أحد أهم اسباب نجاح التخطيط المستقبلي، وفي ظل تغير أسلوب الحياة وتوافر الفرص العديدة التي تحفز على الإنفاق، وزيادة الأعباء المادية والتطلعات المتزايدة، بات يستلزم على افراد المجتمع استثمار الأموال بحكمة لتلبية الالتزامات المادية الحالية والمستقبلية.

ولفتت المسلم في تصريح صحفي، الى أنه قد يكون أحياناً اختيار الأدوات المالية المناسبة أمراً صعباً أو مُحيِّراً احيانا. لهذا السبب حرص «بيتك» على تقديم أفضل الحلول المصرفية والاستثمارية لعملائه، عبر تصميم منتجات وخطط استثمارية تناسب كافة الشرائح التي تضمن مستقبلهم سواء كان غرض الادخار الزواج أو التعليم أو الاستثمار لبناء مشروع أو لرعاية صحية او لمرحلة ما بعد التقاعد.

وأكدت على أهمية التخطيط المالي للمستقبل على المدى البعيد، سواء كانت على الصعيد الشخصي، العائلي، المهني، التعليم، أو الصحي.

ونوهت بأن كافة الخطط الاستثمارية طويلة الأجل التي يوفرها «بيتك»، تساهم إيجابياً في تشجيع العملاء وتحفيزهم على تعزيز ثقافة التخطيط للمستقبل والادخار، وتحديد أولويات الإنفاق الأسري، وضرورة تعزيز فرص زيادة دخل الأسرة من خلال حلول مبتكرة ومرنة وذات عوائد استثمارية سنويه

خطة الاستثمار للرعاية الصحية «شفاء»: بإمكان العميل الاشتراك في الخطة وتحديد المبلغ الإجمالي المستهدف، وسيقوم البنك بإعداد الخطة التي تناسبه. وتوفر «شفاء» حماية تكافلية لحالات 11 مرض من الأمراض المستعصية والوفاة والعجز الكلي الدائم، وبإمكان العميل الحصول على المبلغ المدخر عند الحالات الطارئة.

خطة «جامعتي» للتعليم: أما عن أغراض التعليم الجامعي، يوفر «بيتك» خطة «جامعتي» التي تلبي أغراض التعليم الجامعي للأبناء عند بلوغهم سن 18 عاماً، إذ يستطيع العميل تحديد مبلغ مستهدف للخطة، ويتم استثمار المبالغ فيها وإيداع الأرباح سنويا، وكافة الأرباح المتراكمة عندما يحين وقت دخول الابناء للجامعة.»

خطة «رفاء» للزواج: خطة «رفاء» مصممة لمواجهة تكاليف زواج الأبناء، وتعني التخطيط المبكر لحياتهم الأسرية، إذ يستطيع الآباء والأمهات المساهمة في زواج أبنائهم من الآن، بتحديد مبلغ معين لتغطية مصاريف الزواج، والحصول عليها جميعا عند نهاية الخطة.

خطة «انجاز» لانشاء مشروع خاص: « بيتك» يحرص على تحقيق تطلعات الشباب من خلال خطة «انجاز»، متعددة الأغراض، اذ يستطيع الشباب من خلالها التخطيط المسبق وتحقيق أحلامهم المستقبلية بالبدء في استثمار مدخراتهم حتى يحين الوقت المناسب لتحقيق اهدافهم، كإقامة مشروع خاص او شراء منزل مناسب وغيره.

خطة «ثمار» لمرحلة ما بعد التقاعد: وعن مرحلة ما بعد التقاعد، يوفر «بيتك» خطة «ثمار» التي تساعد على الاستمتاع بحياة تقاعدية مريحة بعد عناء العمل لسنوات طويلة، إذ يستطيع العميل تحديد مبلغ ويتم استثمار المبالغ المدفوعة، تستحق جميعها عند انتهاء الخطة ببلوغ سن التقاعد.

نهال المسلم